جيم - عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

عرض عام

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين في إطار البند المعنون ”عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“. وفي هذين القرارين قام المجلس، متصرفا بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٨٩٤]، الذي عينه الأمين العام لمساعدة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، لفترة سنة واحدة في كل مرة[٨٩٥].

(٨٩٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التدابير الجزائية، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، ”التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، وفقا للمادة ٤١ من الميثاق“. وللاطلاع على معلومات عن ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انظر الجزء التاسع، القسم الأول، ”تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق“.

(٨٩٥) القراران ١٩٢٨ (٢٠١٠) و ١٩٨٥ (٢٠١١).

الجلسة: عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الجلسة والتاريخ	وثائق أخرى	القرار والتصويت (المؤيدون- المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٣٣٣ ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة واليابان (S/2010/285)	القرار ١٩٢٨ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٥٥٣ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2011/354)	القرار ١٩٩٥ (٢٠١١) ١٥-٠-٠

٣٩ - بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن سبع جلسات تتصل بالبند المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع“، فاتخذ قرارا واحدا[٨٩٦] وأصدر ثلاثة بيانات رئاسية. ويمكن تصنيف تلك الجلسات في ثلاث فئات رئيسية: (أ) مناقشات بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع؛ (ب) تقارير الأمين العام بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع؛ (ج) التقرير السنوي للجنة بناء السلام.

(٨٩٦) القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠)، الذي قام المجلس بموجبه، في جملة أمور، بالترحيب بالتقرير المعنون ”استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة“ (S/2010/393، المرفق) وطلب إلى جميع الجهات المعنية في الأمم المتحدة القيام، في إطار ولاياتها وعلى النحو اللازم، بتنفيذ التوصيات المقدمة في التقرير، بغرض تحسين فعالية لجنة بناء السلام.

١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١: مناقشات بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقد المجلس مناقشة مفتوحة في إطار البند المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء

النزاع". وأبرز الرئيس (اليابان)، في بيانه الافتتاحي، ثلاث نقاط تتعلق بالتعاون بين البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والمجتمع الدولي في تحقيق سلام مستدام: (أ) تنفيذ إطار لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع بصورة متكاملة؛ (ب) أثر المساعدة ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع لتولي زمام أمورها؛ (ج) تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الأموال المتاحة في الأجل القصير، وتأمين الموارد في الأجلين المتوسط والطويل، وتعزيز الخبرة اللازمة لتلبية المتطلبات المتنوعة لأنشطة بناء السلام[٨٩٧]. وأبرز الأمين العام، في بيانه، أهمية تحقيق فوائد ملموسة من السلام لأجل السكان، وتعزيز مؤسسات الدولة في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع واتخاذ نهج شامل يتناول الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ويشرك الأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية[٨٩٨]. وشددت ممثلة البنك الدولي على أهمية مراعاة السياق القطري، في إطار تعزيز الشراكات، ليس فقط مع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع فحسب، بل أيضا فيما بين الجهات الفاعلة الدولية، والتماس المساءلة والمناسبة المتبادلة[٨٩٩]. واقترح رئيس لجنة بناء السلام أن ينظر المجلس في سبل استخدام الدور الاستشاري للجنة إلى أقصى حد، وذكر أن المشورة التي تقدمها اللجنة بشأن أنشطة بناء السلام المبكرة التي يضطلع بها حفظة السلام يمكن أن تساعد المجلس على توضيح ورصد التقدم المحرز في تنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام[٩٠٠].

وعرض ممثلو أفغانستان وسيراليون وتيمور-ليشتي وجهات نظرهم باعتبارها بلدانا تجتاز مرحلة ما بعد النزاع، فتناولوا، في جملة أمور، أهمية نزع السلاح وإعادة الإدماج[٩٠١]، وإصلاح قطاع الأمن[٩٠٢] ووضع نظام للعدالة وسيادة القانون[٩٠٣].

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أقر المتكلمون بأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع يتطلب بذل جهد جماعي ومتعدد الأبعاد، واتفقوا على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين لجنة بناء السلام وسائر الجهات الفاعلة الدولية في هذا المجال. وشدد المتكلمون أيضا على أهمية احترام ودعم البلدان حتى تتولى بنفسها جهود بناء السلام.

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا فيه أقر فيه بأن بناء السلام المستدام يتطلب اتباع نهج متكامل، وأكد من جديد أهمية تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وأهمية تنمية القدرات الوطنية، في جملة أمور[٩٠٤].

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وبالاستناد إلى ورقة مفاهيمية عممتها البوسنة والهرسك بشأن أهمية بناء المؤسسات في إطار نهج شامل يرمي إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع[٩٠٥]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة. وأقر الأمين

(٨٩٧) S/PV.6299، الصفحتان ٣ و ٤.

(٨٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٨٩٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٧-٢١.

(٩٠٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٣ و ٤٤.

(٩٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٧-٩ (أفغانستان).

(٩٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (سيراليون).

(٩٠٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٣-١٧ (تيمور – ليشتي).

(٩٠٤) S/PRST/2010/7.

(٩٠٥) S/2011/16، المرفق.

العام، في بيانه، بالدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات في استدامة السلام والحد من خطر السقوط مجددا في العنف. وشدد على الحاجة إلى تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين، ليس فقط للحكومات الوطنية ومؤسسات الدولة، ولكن أيضا للحكومات المحلية والهيئات التابعة لها والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجماعات النسائية والمجتمع المدني. وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يتجنب معالجة مسألة بناء المؤسسات بالسعي إلى الحلول التي تصلح لجميع الحالات أو باعتبارها عملية تقنية؛ بل ينبغي النظر إليها ومتابعتها ضمن السياق الأوسع للعمليات السياسية في بلد ما وتطوره والتغير الاجتماعي فيه[٩٠٦]. وشدد رئيس لجنة بناء السلام على أن دعم الملكية الوطنية وتنمية القدرات لبناء المؤسسات القابلة للحياة وتحويلها وإدارتها في أبكر مرحلة ممكنة ينبغي أن يبقى في صميم الجهود الجماعية. وألمح إلى إمكانية تطوير دور اللجنة من خلال التشجيع على تحديد المؤسسات والآليات البالغة الأهمية المطلوبة لجعل المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أكثر مقاومة وقدرة على معالجة التوترات ومواجهة التحديات بوسائل بعيدة عن العنف[٩٠٧]. وتكلم ممثل بلجيكا باسم رؤساء التشكيلات القطرية للجنة[٩٠٨]، فطلب توثيق التعاون بين المجلس والتشكيلات القطرية[٩٠٩].

واتفق المتكلمون على أن بناء المؤسسات يشكل عنصرا هاما في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وشدد الاتحاد الروسي، ومعه البرتغال وكولومبيا، على مبدأ المسؤولية الوطنية عن تحديد أولويات بناء السلام ونُهج التنفيذ[٩١٠]. وشدد متكلمون آخرون على أهمية تأمين التمويل الحسن التوقيت والمستدام والممكن التنبؤ به بغية الحفاظ على استمرارية جهود بناء المؤسسات[٩١١].

وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا شدد فيه على أهمية بناء المؤسسات باعتباره عنصرا أساسيا في بناء السلام، وأكد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يكونا أكثر فعالية وتنسيقا لدى تقييم الاحتياجات والتخطيط لبناء مؤسسات فعالة، وشدد على استعداد المجلس للاستفادة بشكل أكبر من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، في جملة أمور[٩١٢].

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: تقارير الأمين العام بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة ببناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أجرى المجلس مناقشة للنظر في التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع[٩١٣]، وفي تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام[٩١٤]. وذكر الأمين العام في بيانه أنه منذ نشر تقريره الأولي عن بناء السلام في المرحلة

(٩٠٦) S/PV.6472، الصفحات ٢-٤.

(٩٠٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٩و ١٠.

(٩٠٨) الأردن (ليبريا)، والبرازيل (غينيا - بيساو)، وبلجيكا (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وسويسرا (بوروندي)، وكندا (سيراليون).

(٩٠٩) S/PV.6472، الصفحتان ٣٥ و ٣٦.

(٩١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (كولومبيا)؛ والصفحة ٢٥ (البرتغال).

(٩١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٢٠ (نيجيريا)؛ والصفحة ٣٠ (البوسنة والهرسك).

(٩١٢) S/PRST/2011/2.

(٩١٣) S/2010/386.

(٩١٤) S/2010/466.

التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع[٩١٥]، أُحرز تقدم في عدة بلدان تمر بمرحلة ما بعد النزاع وتحققت مكاسب حقيقية في تنفيذ التوصيات المحددة التي قُدمت والتي كانت تستهدف اضطلاع الأمم المتحدة بجهود بناء السلام بصورة أسرع وأكثر فعالية. غير أنه لا تزال هناك أربعة مجالات تتطلب الاهتمام: (أ) نشر الممثلين الخاصين مع أفرقة الدعم المدربة على النحو المناسب في حالات الأزمات؛ (ب) توفير تمويل يمكن التنبؤ به؛ (ج) تحقيق مزيد من التعاون والنهج المشتركة باعتبارها الأساس لإقامة شراكات أكثر فعالية؛ (د) تعزيز دور المرأة في بناء السلام[٩١٦]. وذكر رئيس لجنة بناء السلام بأن الهيئة قد نظرت في التقريرين المعروضين أمام المجلس، وقد برزت عدة نقاط من المناقشة، بما في ذلك أهمية تعزيز الملكية والقدرة الوطنيتين، وتوضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، وتأمين تمويل يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، ووضع خطة عمل لبناء السلام تكون أكثر استجابة للمنظور الإنساني[٩١٧].

ورحب المتكلمون بالتقدم المحرز منذ نشر التقرير الأولي. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما أشار المتكلمون إلى عدة نجاحات في بلدان من قبيل بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، شددوا على ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجالات عدة، بما في ذلك تعزيز القدرة والملكية الوطنيتين، وتعزيز دور لجنة بناء السلام في تنسيق جهود الأمم المتحدة المختلفة وكفالة زيادة مشاركة المرأة في جميع عناصر بناء السلام. وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا رحب فيه بزيادة تنسيق وتماسك وتكامل جهود بناء السلام وشجع على ذلك، في جملة أمور، وشدد على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في بناء السلام[٩١٨].

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، اجتمع المجلس للنظر في التقرير المستقل لفريق كبار الاستشاريين بشأن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات[٩١٩]. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية إلى المجلس، أوصى بعدة طرق لتعزيز الملكية والقدرة الوطنيتين، وتوسيع نطاق الشراكات المدنية العالمية، بما في ذلك بين المناطق المتأثرة بالنزاعات وسائر البلدان النامية، وجعل الخبرة والدعم أكثر ملاءمة وفعالية وأنسب من حيث التوقيت. وفيما يتعلق بالخبرة والدعم، لاحظ أن التحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات من شأنه أن يساعد على تعزيز المسؤولية والمساءلة، وسد الثغرات في القدرات. وأخيرا، شدد على أن سرعة الاستجابة أمر هام، من خلال تمكين ممثلي الأمين العام في الميدان من مزيد من المرونة والسلطة لتكييف خططهم المتعلقة بتنفيذ ولاياتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن السماح للبعثات بالاضطلاع بأنشطة برنامجية معينة في المرحلة الأولية، كما في حالة برنامج الحد من العنف المجتمعي الذي تنفذه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي[٩٢٠]. وأكدت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني من جديد أهمية القدرات المدنية والخبرة الفنية في جميع البعثات التي أذن بها المجلس وأوجزت الجهود التي تبذل من أجل اتباع نهج شامل على نطاق

(٩١٥) S/2009/304.

(٩١٦) S/PV.6396، الصفحات ٢-٥.

(٩١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٩١٨) S/PRST/2010/20.

(٩١٩) S/2011/85.

(٩٢٠) S/PV.6533، الصفحات ٢-٥.

المنظومة في تنفيذ التوصيات المقدمة في التقرير[٩٢١]. وشدد رئيس لجنة بناء السلام على ضرورة أن تكون عملية تحديد الأولويات على صعيد الاحتياجات من القدرات مملوكة وطنياً في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، مع تحسين الأسلوب الذي تحدد وتصنف به القدرات الوطنية والمحلية القائمة[٩٢٢]. ورحب أعضاء المجلس عموما بنتائج التقرير واتفقوا على أهمية عدة قضايا واردة فيها، مثل الملكية الوطنية والشراكات، لكن الآراء اختلفت بشأن جوانب أخرى من التقرير. وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى تعزيز سرعة الاستجابة للعمليات الميدانية، أكد عدة أعضاء في المجلس أن ثمة حاجة إلى مزيد من التفاصيل بشأن المقترحات التي تطرقت إلى مسألة التمويل[٩٢٣]. وذكر أعضاء آخرون في المجلس أنه رغم أهمية تطوير ونشر القدرات المدنية، فثمة حاجة إلى بذل جهد لتوضيح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالجهة التي ينبغي أن تقود هذه المبادرات[٩٢٤].

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطات قدمتها الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، ورئيسة تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام. وأفادت الأمينة العامة المساعدة أنه قد تم إحراز تقدم كبير في العامين الماضيين، منذ صدور التقرير الأول عن بناء السلام في أعقاب النزاع، في مجالات من قبيل اختيار أفرقة قيادية أكثر تماسكا لقيادة جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع مباشرة وتحسين الخبرات المدنية. وقالت إن جهودا مستمرة تُبذل في مجالات من قبيل توضيح الأدوار والمسؤوليات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بوظائف بناء السلام الأساسية وفي إقامة شراكات مع مؤسسات من قبيل البنك الدولي. وأشارت أيضا إلى حدوث تقدم بشأن مسألة مشاركة المرأة في بناء السلام، مع اللجوء على نحو أكثر منهجية إلى الخبرة الجنسانية في مجالات تسوية النزاع والوساطة. وحددت أيضا مجالات لا بد من تغييرها بسرعة من أجل زيادة تعزيز دور المرأة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع[٩٢٥]. وأفادت رئيسة تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام أن اللجنة اعتمدت، منذ استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة، خريطة طريق عملية المنحى تركز على تعزيز أثر اللجنة في الميدان. وشملت الأمثلة التي ذكرتها عقد اجتماعات مشتركة بين التشكيلات القطرية المخصصة لغينيا، وغينيا-بيساو، وليبريا، وسيراليون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ركزت على الجريمة المنظمة والمخدرات في أفريقيا. وقالت إن اللجنة تعمل أيضا على وضع مجموعة من الخبرات فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة بما يشمل الوجود الميداني في أماكن مختلفة، ابتداء من أنواع الوجود الذي يقوده المنسق المقيم ومكاتب بناء السلام المتكاملة ووصولا إلى عمليات حفظ السلام[٩٢٦]. ورحب أعضاء المجلس عموما بالتقدم المحرز في جدول أعمال بناء السلام منذ صدور التقرير المرحلي السابق. وكرر أعضاء المجلس تأكيد أهمية الملكية الوطنية[٩٢٧]. وشدد أعضاء آخرون في المجلس على أن المجلس بحاجة إلى إصدار ولايات واضحة لبعثات حفظ السلام،

(٩٢١) المرجع نفسه، الصفحتان و ٨.

(٩٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٨ (الاتحاد الروسي).

(٩٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٥ (البوسنة والهرسك).

(٩٢٥) S/PV.6643، الصفحات ٢-٥.

(٩٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٩٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (كولومبيا)؛ والصفحة ١٥ (البرتغال)؛ والصفحة ١٩ (الهند)؛ والصفحة ٢١ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (نيجيريا).

وهو ما من شأنه أن يتيح إرساء الأساس اللازم لمرحلة بناء السلام[٩٢٨]. وفيما يتعلق بمسألة مشاركة المرأة في بناء السلام، دعا بعض أعضاء المجلس إلى مواصلة إدماج هذه الجهود[٩٢٩].

٢٣ آذار/مارس ٢٠١١: لجنة بناء السلام: التقدم المحرز والتحديات

في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، نظر المجلس في تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة[٩٣٠]. وقدم الرئيس السابق للجنة بناء السلام (ألمانيا) التقرير إلى المجلس، وذكر فيه أن تقدماً قد أحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض عام ٢٠١٠، ولا سيما فيما يتصل بإنشاء تشكيلة قطرية جديدة مخصصة لليبريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت اللجنة أيضا على بناء الشراكات وتعزيزها، لا سيما مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع أن اللجنة تمكنت من ربط عملها بعمل الجهات الفاعلة في مجالات حفظ السلام والتنمية والسياسية في الميدان، فهي تواجه تحديا يتمثل في ضمان أن يحظى عملها بمستوى أعلى من الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء والقيادة العليا للأمم المتحدة[٩٣١]. وأفاد الرئيس الحالي للجنة بناء السلام بأن تواتر جلسات المجلس بشأن بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع ونطاق المناقشات هما خير دليل على تنامي حس الالتزام لدى المجلس بمراعاة التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع. وأشار إلى أن اللجنة تستطيع مساعدة المجلس على تعميق ذلك الالتزام من خلال أداء الوظائف الاستشارية التالية: (أ) تقديم منظور مبكر لبناء السلام؛ (ب) توفير برنامج شامل ومرن لإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية؛ (ج) دعم البلدان الخارجة من نزاعات المدرجة في جدول أعمالها ورصد التقدم المحرز من تحقيق الاستقرار إلى توطيد السلام[٩٣٢]. وأقر أعضاء المجلس بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به اللجنة في عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، وأثنوا على الجهود التي تبذلها في إنشاء تشكيلات قطرية مخصصة لليبريا وغينيا. وحدد أعضاء المجلس أيضا عدة تحديات تواجهها اللجنة، بما فيها سبل التنسيق بفعالية أكبر بين مختلف الجهات الفاعلة.

(٩٢٨) الصفحة ٩ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ١٥ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٢ (فرنسا).

(٩٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٨ (نيجيريا).

(٩٣٠) S/2011/41.

(٩٣١) S/PV.6503، الصفحات ٢-٤.

(٩٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

الجلسات: بناء السلام بعد انتهاء النزاع

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٢٩٩ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (S/2010/167)		٢٩ بلدا[أ]	رئيس لجنة بناء السلام، والمديرة العامة للبنك الدولي، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	S/PRST/2010/7
٦٣٩٦ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)		١٦ بلدا[ب]	رئيس لجنة بناء السلام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	S/PRST/2010/20
٦٤١٤ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2010/386) تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)	مشروع القرار (S/2010/557)		مدير ونائب رئيس مكتب دعم بناء السلام		القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠) ١٥-٠-٠
٦٤٧٢ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١	بناء المؤسسات رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/2011/16)		٢٧ بلدا[ج]	الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، ونائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والقائمة بالأعمال بالنيابة في بعثة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	S/PRST/2011/2

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون عن التصويت)
٦٥٠٣ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١	تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة (S/2011/41)			رئيس لجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٥٣٣ ١٢ أيار/مايو ٢٠١١	رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2011/85)			رئيس فريق كبار الاستشاريين المعني باستعراض القدرات المدنية الدولية، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني، ورئيس لجنة بناء السلام	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	
٦٦٤٣ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١				الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، ورئيسة تشكيلة بناء السلام القطرية لغينيا	جميع أعضاء المجلس وجميع المدعوين	

(أ) أرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان (وزير الخارجية)، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبيرو، وتايلند، وتيمور – ليشتي (وزير العدل)، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسري لانكا، والسلفادور، وسيراليون (وزير الدفاع)، وغانا، وغواتيمالا، وفنلندا (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، ومصر، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند.

(ب) أستراليا، والبرتغال، والجمهورية التشيكية، والمغرب، وأيرلندا، وباكستان، وبنغلاديش، وبيرو، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ومصر، ونيبال.

(ج) الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وأفغانستان، وأوغندا، وأوكرانيا، وباكستان، وبلجيكا (باسم رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام)، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبيرو، وتركيا، وتيمور – ليشتي (نائب رئيس الوزراء)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، وصربيا، وكرواتيا، وكوستاريكا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ونيبال، ونيوزيلندا، واليابان.

٤٠ – الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واعتمد بيانا رئاسيا واحدا في إطار البند المعنون ”الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين“.

وبحث المجلس في سبل التصدي بطريقة شاملة ومتوازنة ومنسقة للأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين من جراء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.